

حالات عملية

مع قيود يومية

وأقفالات

للاحتياطيات

والمخصصات

Salah Rajeh Alamerly



والمخصص بهذا المعنى هو مبلغ يحجز من الإيرادات لمقابلة خسارة مؤكدة الواقع مستقبلاً ، إلا أن مقدار هذه الخسارة ومتى تحدثها غير معلومين بدقة ، أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من الأرباح لمواجهة خسارة محتملة الواقع مستقبلاً ، فالخسارة هنا ذات طابع احتمالي ، فهي قد تقع وقد لا تقع 0

والاحتياطي – بهذا الشكل – هو جزء من التوزيعات التي تجري في حساب توزيع الأرباح والخسائر ، والغرض منه هو حجز جزء من الأرباح القابلة للتوزيع للاحتمال من الطوارئ التي لو تحفظت قبل إغفال الدفاتر لوجب تحصيلها على حساب الأرباح والخسائر باعتبارها خسائر غير عادية 0

لذا يمكن القول بأن الاحتياطي إن هو إلا أرباح غير موزعة تقابلها زيادة في الأصول ، وتدخل ضمن حقوق أصحاب المنشأة ، وقد يكون حجز هذه الأرباح تنفيذاً لخططة تمويلية دون توажд أي احتمال لخسائر مستقبلة كما في حالة احتياطي رد السندات كما قد تكون الاحتياطيات لتقوية المركز المالي أو لتمويل خطة توسعية ، هذا وينطبق على كل من الاحتياطي العام واحتياطي تسوية الأرباح المفهوم الفي لمصطلح الاحتياطيات 0



• المخصص ، - من ، هذا المنظار ، - لا بعده عن ، كـ نـهـ مـلـغاً تـقـدـيـمـاً ، عـنـاً





تبوية الاحتياطيات :

يمكن تصنيف الاحتياطيات من زوايا عديدة أهمها ما يلي :-

1- من حيث مدى الإفصاح عنها :

أ-احتياطيات سرية (كامنة أو مستترة) : وهي احتياطيات غير معروفة، ومن ثم لا تظهر بالدفاتر ولا رصيدها بالميزانية، ويمكن استنتاجها عن طريق مجموعة من الأدلة والقرائن، وطالما كانت سرية ولا مسميات لها فإنها ليس لها أنواع .
ويترتب على تواجد الاحتياطي السري - رغم عدم ظهور قيمة له بالميزانية - أن يظهر صافي حقوق أصحاب المنشأة (الأصول - الخصوم) بأقل من حقيقته، ويمكن أن نرد الاحتياطي السري إلى باعثين رئيسين، يتفرع عن كل منهما عوامل فرعية

وفيما يلي الباعثان الرئيسيان لتواجد ونشوء الاحتياطي السري :

الباعث الأول:

ظهور الأصول في الميزانية بأقل من قيمتها الحقيقة :

ويعزى ذلك إلى ما يلي :

- الخلط بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم ترحيل النفقات الرأسمالية إلى حسابات الأصول الثابتة واعتبارها نفقات إيرادية .
- المغالاة في تقدير أقساط الإهلاك بما تقتضيه الضرورات الفنية لاستخدام الأصول الثابتة ، الأمر الذي يترتب عليه إهلاك التكلفة التاريخية للأصل الثابت كليّة رغم استمرار استخدامه بكفاءة ، وهو ما يطلق عليه الأصول المستهلكة دفرياً بالكامل .
- المغالاة - بالزيادة - في تقدير قيم مخصصات الأصول المتداولة .
- تخفيض قيم المخزون السلعي واستثمارات الأوراق المالية عن قيمها الحقيقة .
- إهلاك النفقات الإيرادية الموزجة في فترة حدوثها بدلاً من ظهورها كأصل في الميزانية تستفيد من خدماته في عدة فترات محاسبية .
- تواجد عنصر شهرة محل غير مسجل بالدفاتر .
- زيادة القيم السوقية (الاستبدالية) للأصول الثابتة عن قيمها الدفترية نتيجة انخفاض القوى الشرائية للنقد، ويشا反 الاحتياطي المستتر في هذه الحالة تلقائياً (ذاتياً) لا يفعل فاعل ، أي بدون تدخل من جانب إدارة المنشأة .



الباعث الثاني:





والمحخص - من هذا المنظار - لا يعدو عن كونه مبلغاً تقديرياً وعبراً تحميلياً يحمل كتكلفة على حساب الأرباح والخسائر لمواجهة النقص في قيم الأصول (أصول ثابتة، بضاعة، مدينيين، أوراق قبض) أو لمقابلة الالتزامات والخسائر المؤكدة الواقع والتي لا يمكن تحديد مبالغها بدقة تامة والتي لو تحققت قبل إغفال الدفاتر لتحمل بها حساب الأرباح والخسائر (أو حساب العمليات الجارية) قبل التوصل إلى صافي الربح أما الخسائر المؤكدة وقوعها والتي حدثت بالفعل وتحدد مقدارها بدقة وبشكل قاطع لا تعتبر في حكم المخصصات وإنما تعد في حكم الالتزامات أو الخسائر الفعلية 0

فظاهرة تناقص قيمة الأصل الثابت بالاستخدام والنفاد والتقادم ومضي الزمن - وهي ما تعرف بالإهلاك - تمثل خسارة مؤكدة لا ريب في وقوعها، ومن جهة أخرى فهي تقديرية، إذ لا يمكن تحديد مقدارها مقدماً بدقة، من أجل ذلك يكون لهذه الخسارة المحقق وقوعها غير المعلوم قدرها بدقة مخصوص استهلاك أصول، ولا يصح تسميتها احتياطي استهلاك أصول

وصفة القول أن المخصص يعد تكلفة تحمل على الإيراد، ومن ثم يجب حسمه من محمل الربح أو إضافته إلى محمل الخسارة قبل الوصول إلى الأرباح أو الخسائر الصافية للمنشأة، ومعنى ذلك أن تكون المخصصات لا يتوقف على تحقيق المنشأة ربحاً من عدمه، بينما يعتبر الاحتياطي توزيعاً وجزءاً من الأرباح الصافية بعد تحديدها، أي أنه لا مجال لتكوين حجز الاحتياطيات طالما لم تكن هناك أرباح فائضة تسمح بذلك، وذلك بعد تحصيل الإيرادات بكافة النفقات والتکاليف، بما فيها المخصصات اللازمة لمواجهة الخسائر والالتزامات المحققة مستقبلاً 0

تبويب الاحتياطيات :



يمكن تصنيف الاحتياطيات من زوايا عديدة أهمها ما يلى :-





بمثل هذه التعديلات التي تتعلق بسنوات سابقة .

وفيما يتعلق بالاحتياطيات ، تقع على مراقب الحسابات المسؤوليات التالية:

1- التأكيد من تكوين الاحتياطيات الإلزامية وفق ما تقتضيه نصوص القانون العام والقانون النظامي للمنشأة، والعقود التي ترتبط بها المنشأة، سواء من حيث نوعية المخصص أم من حيث نسبة تكوينه أم من حيث داخلية أو خارجية استثمار مقابله .

وليس للمراقب أن يتدخل في مدى كفاية الاحتياطيات الاختيارية إذ هي سياسة مالية تخص إدارة المنشأة .

2- التأكيد من استخدام الاحتياطيات في الأغراض المكونة لها ، فمن الاحتياطيات ما يكون تدعيه وتقوية المركز المالي عموماً، ومثال ذلك الاحتياطي العام، ومنها ما يكون لغرض محدد كاحتياطي شراء السندات الحكومية وعلى أيه حال فإنه يجوز تحويل أي مبلغ من حسابات الاحتياطيات والإيرادية الحرة إلى حساب التوزيع وذلك إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

3- التأكيد من دقة تصنيف الاحتياطيات وظهور حركتها بوضوح في حسابات النتجة والقوانين المالية، حيث تظهر الاحتياطيات بالميزانية بعد رأس المال مباشرة في مجموعتين منفصلتين، أولاهما الاحتياطيات الرأسمالية، وأخرهما تشمل الاحتياطيات الإيرادية.

4- التأكيد من سلامة عمليات بيع وشراء الاستثمارات
الخارجية المقابلة للاحتياطيات .

5- التأكيد من عدم توزيع الاحتياطيات الرأسمالية كأرباح أو كوبونات على الأسهم، إذ لا يجوز استخدامها إلا في تغطية نفقات رأسمالية أو خسائر غير عادلة.

6- الإفصاح عما إذا كانت هناك احتياطيات سرية (مستترة) لم تظهرها السجلات والحسابات والميزانية إذا يجب على اجمع اتفقة على تواجد احتياطيات كامنة في

بمراجعةها





الاحتياطيات والمخصصات

الممايزه بين الاحتياطيات والمخصصات وأهميتها :

للتفرقه بين الاحتياطيات والمخصصات أهمية خاصة من وجهه نظر المراجع، فمن المسلم به أن عدم التمييز الواضح بين كل من الاحتياطيات والمخصصات يقود إلى عدم الدقة في تحديد نتيجة أعمال المنشأة و عدم إظهار مركزها المالي على الوجه السليم ، وعدم تحديد الواقع الخاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية تحديداً سلبياً ، من أجل ذلك وجب تحديد ماهية كل منها 0

إن تطبيق مبدأ التغطية (مقابلة النفقات بالإيرادات) يقتضي تحميل كل فترة مالية بما يخصها من نفقات وإيرادات ، ومن أهم مشاكل وصعوبات تطبيق هذا المبدأ أن بعض الالتزامات والخسائر تكون مؤكدة الواقع مستقبلاً – على الرغم من تعلقها بالفترة المالية الحالية – ولم تتحدد قيمها بعد بدقة وقت إعداد الحسابات الختامية . فلا شك أن إهمال هذه الخسائر والالتزامات حتى تقع في الفترة المالية التالية يتربّ عليه عدم الدقة في تطبيق مبدأ المقابلة ، إذ تنقل نفقات وخسائر والالتزامات الفترة الحالية إلى الفترة التالية ، وبذلك تصبح نتائج الأعمال والمرافق المالية غير آمنة ولعلاج هذه الصعوبة تم الاتجاء إلى أسلوب تكوين المخصصات 0





- 5- من حيث داخلية أو خارجية استثمارها: ومن هذه الوجهة تنقسم الاحتياطيات إلى:
- احتياطيات مستثمرة داخلية:** وهي احتياطيات يترك مقابلها ضمن أموال وأصول المنشأة، وهي بذلك تستثمر داخلياً.
 - احتياطيات مستثمرة خارجياً:** وهي احتياطيات يؤخذ مقابلها ويستثمر خارج المنشأة بأية صورة من الصور، كشراء أسهم في منشأة أخرى.

تصنيف المخصصات:

يمكن الممايزه بين نوعين من المخصصات هما :

- 1- مخصصات لمواجهة انخفاض قيم الأصول: وهي مخصصات مرتبطة بالأصول ومتباينة المخصصات هي في الغالب مبالغ تقديرية، إلا أن عنصر التقدير يدخل بدرجات متفاوتة من مخصص إلى آخر ومن أصل لأخر، ومن أمثلة هذه المخصصات مخصصات إهلاك الأصول الثابتة، ومخصص الدين المعدومة، ومخصص هبوط أسعار الاستثمارات والمخزون السلعي، ومخصص الخصم المسموح به.
- 2- مخصصات لمواجهة الالتزامات: وهي مخصصات متعلقة بالالتزامات، ومتباينة هذه الالتزامات تقديرية هي الأخرى، إذ أنها لو كانت محددة بشكل قاطع حالياً وكانت واجبة الدفع لتم إدراجها ضمن المطلوبات العادلة، ومن أمثلة هذه المخصصات مخصص الضرائب، ومخصص التعويضات (المنازعات القضائية).

وصلات المحتوى حيال الاحتياطيات والمخصصات:

إن وصلة بين الاحتياطيات والمخصصات ليست مجرد إجراء شكلي، ولكنها إجراء موضوعي تتربّط عليه نتائج مهمة، إذ لا يقتصر الأمر على انتهاج المبادئ





3- من حيث قابلتها للتوزيع: ثوابت الاحتياطيات من هذه الزاوية إلى:

أ- احتياطيات رأسمالية: وهي تلك الاحتياطيات التي لا يجوز توزيعها على المساهمين وأصحاب المنشآة، وتنشأ الاحتياطيات الرأسمالية نتيجة عمليات غامضة لا تدخل أصلاً في نشاط المنشأة الرئيسي، فهي إذا عمليات غير متكررة، كبيع أصل ثابت بربح، أو إعادة تقويم الأصول الثابتة في حالة ارتفاع الأسعار.

ونقضى القواعد والأعراف المحاسبية السليمة بعدم توزيعها طالما كانت غير ناجحة عن أعمال المنشأة العادية، كما قد يقضى القانون العام أو القانون النظامي للمنشأة بعدم توزيعها وليس عدم توزيع الاحتياطيات الرأسمالية على المساهمين يعني عدم أحقيتهم فيها، فهي - وكذلك الاحتياطيات الإيرادية - تعد جزءاً من حقوق المساهمين - وترسمد الاحتياطيات الرأسمالية لتعطيل النفقات والخسائر الرأسمالية ، ولتعطيل الخسائر غير العادية التي تعترى المنشأة.

ب- احتياطيات إيرادية: وهي احتياطيات حرة، بمعنى أنه يجوز توزيعها على المساهمين أو أصحاب المنشآة، وذلك طالما انتهت بواحدتها وأصبحت المنشأة في غنى عنها، ويكون مصدر هذه الاحتياطيات حساب توزيع الأرباح والخسائر، إذ أنها تنتج عن الأعمال العادية للمنشأة.

4- من حيث الخبرة في تكوينها: ومن هذه الوجهة تتلخص الاحتياطيات إلى:

أ- احتياطيات إجبارية: وهي احتياطيات إلزامية تقضي بها النصوص القانونية، فلا خيرة أمام المنشأة في تكوينها أو عدمها، بل هي مجردة على تكوينها، ومن أمثلة هذه الاحتياطيات الاحتياطي النظامي.

ب- احتياطيات اختيارية: وهي تلك الاحتياطيات التي لا تكون المنشأة ملزمة قانوناً بتكوينها، وعلى الرغم من أن المنشأة غير مجبأة قانوناً على تكوينها، إلا أنه يجد من الظروف ما يستدعي تكوينه

وذلك لتحقيق المرامي التالية:

- تدعيم مركز المنشأة وتقويته من الناحية المالية، من أجل ذلك تلجأ المنشأة إلى تكوين احتياطيات بالمسمايات التالية: الاحتياطي العام واحتياطي موازنة توزيعات الأرباح (ثبتت الكوبون).

- تمويل عملية التوسعات والإحلالات تمويلاً ذاتياً داخلياً بدلاً من الالتجاء إلى الاقتراض أو زيادة رأس المال.

- الاحتياط من عدم كفاية رأس المال العامل أثناء ممارسة المنشأة لأنشطتها.



5- من حيث داخلية أو خارجية استثمارها: ومن هذه





الباعث الثاني:

ظهور الخصوم في الميزانية باكثير من قيمتها الحقيقة، ومن أسباب ذلك ما يلى :

- المغالاة - بالزيادة - في تقدير الالتزامات المتوقعة، وبذلك تظهر مخصصاتها مبالغأ فيها.
 - عدم ترحيل أرصدة المخصصات التي استنفدت أغراضها إلى الاحتياطيات، ومن ثم يجب إدخالها ضمن حقوق أصحاب المنشأة.

ورغم ما للاحتياطي السري من مزايا - في نظر بعض الكتاب - كتمانه مع سياسة الحيطة والحذر، وتدعيم الثقة في قوة المركز المالي للمنشأة، وصعوبتها في مواجهة الظروف غير المتوقعة، واستخدامه في تثبيت توزيعات الأرباح سنوياً، إلا أنه يعاب عليه أنه قد يغطي سوء إدارة المنشأة عن طريق توزيع أرباح في السنوات خاسرة، كما يعطي فرصة التلاعب في نتائج أعمال المنشأة لخدمة أغراضهم الخاصة، كما أن ثمة احتمالات كبيرة لسوء استخدامه، فضلاً عن أن الميزانية وحسابات النتيجة تعطي صورة غير حقيقة.

بـ- احتياطيات ظاهرة: وهي احتياطيات تظهر في الدفاتر بمسميات مختلفة، وتظهر أرصادتها وبالتالي في الميزانية

2- من حيث مصادرها: تنقسم الاحيانيات من هذه الوجمة إلى:

أ- احتياطيات مصدرها الزيادة في قيم الأصول والموجودات أي نتيجة إعادة التقدير أو البيع، وتنقضي القواعد المحاسبية باعتبارها احتياطيات رأسمالية غير قابلة للتوزيع.

بـ احتياطيات مصدرها حساب توزيع الأرباح والخسائر، باعتبارها اقتطاعاً لجزء من فائض الأرباح وتجنيباً له عن التوزيع.

ث قلباً ي: ثقوب الاحتياطي من هذه الزاوية إلى:



٦- ينبع ذلك من توزيعها على المساهمين وأصحاب المنشأة، فنشأت الاحتياطيات الدعائية نتيجة عمليات غامضة لا تدخل، أصلًا في نشاط المنشأة التي تأسست.



ومن الثابت أن سياسة الحيطة والحدر (التحوط والتحفظ) تقضي بأنه عند إعداد نتائج الأعمال تؤخذ الخسائر والمصروفات المتوقعة في الحسابان ، بينما لا تؤخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إذا العبرة بما تحقق فعلاً من أرباح ، وبالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المحاسبية ، سواء ما تحقق منها بفعل أو ما لم يتحقق بعد

وتأسيساً على ما تقدم فإن حسابات النتيجة يجب تحميلها بنوعين من الخسائر والمصروفات هما :

1- مصروفات و خسائر معلومة القيمة ومحددة المقدار على وجه الدقة ، وهذه تحمل تحميلاً مباشراً على إيرادات الفترة 0

2- مصروفات و خسائر وقعت بفعل أو أنها محققة الواقع بيد أنها غير معلومة المقدار وغير محددة على وجه الدقة عند إعداد حسابات النتيجة ، وهذه تحمل على إيرادات الفترة في صورة تقديرية تحت مسمى (المخصصات) التي تعني تخصيص ورصد جزء من إيرادات المدة المحاسبية لمقابلة وتغطية الخسائر والأعباء والمصروفات التي تخص هذه الفترة والتي لم يتحدد مقدارها بدقة 0

صراحتي هو مبلغ يحجز من الإيرادات لمقابلة مؤكدة مستقبلاً ، إلا أن مقدار هذه الخسارة ومتغيرات حدوثها غير معلومين بدقة ، أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من





واجبات المراجع حيال الاحتياطيات والمخصصات:

إن التفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات ليست مجرد اجراء شكلي، ولكنها اجراء موضوعي تترتب عليه نتائج مهمة، إذ لا يقتصر الأمر على انتهاج المبادئ الصحيحة في المحاسبة بالتفرق بين الخسارة الفعلية المؤجلةـ التي تكون من أجلها المخصصاتـ وبين الخسارة المحتملة المستقبليةـ التي تكون من أجلها الاحتياطياتـ بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك، إذ تؤثر على مدى دقة نتائج الأعمال ومدى صحة المراكز المالية للمنشآت، وهمـا أمران يبني المراجع رأيهما.

ويتعدد دور مراقب الحسابات فيما يتعلق بالمخصصات فيما يلى:

- التأكد من قيام إدارة المنشأة بتكوين كافة المخصصات التي تستلزمها ظروف المنشأة.
 - التأكد من دقة حساب المخصصات وكفايتها للأغراض التي كونت من أجلها، وللمراجع في سبيل ذلك استخدام الأساليب الفنية التي تمكنه من الاطمئنان إلى عدالة وكفاية ودقة المخصصات، فعلى المرجع فحص كل مخصص والرجوع إلى تقارير الخبراء، والحصول على ما يراه من أدلة وقرائن تقنعه بكفاية المخصصات.

إن عدم تكوين المخصصات أو تكوينها بمبالغ أقل من الحقيقة أو المبالغة في تحديدها، كل هذا يؤدي إلى عدم اظهار الأرباح الحقيقة لأعمال المنشأة عن الفترة المحاسبية، وإلى عدم افصاح الميزانية بصدق عن مركزها المالي الحقيقي في خاتمتها.

3- التأكيد من استخدام المخصصات في الأغراض المخصصة لها

٤- التأكيد من ظهور حركة المخصصات بوضوح في حسابات النتيجة وقوائم المراكز المالية .

5- التأكيد من دقة تسوية الخسائر والالتزامات مع حسابات المخصصات المكونة من أجلها، وذلك وفقاً لما تنصي به القواعد والأعراف المحاسبية، والتي من بينها تحويل الزيادة في المخصصات إلى احتياطيات .

فإذا تبين في سنة من السنوات أن مبلغ المخصص زائد عن الحاجة فإنه يمكن رد هذه الزيادة إلى حساب الأرباح والخسائر في بند مستقل، إلا أننا نفضل تحويلها إلى أحد حسابات الاحتياطيات الإيرادية الحرة، وذلك حتى لا تتأثر إيرادات العام بمثل هذه التعديلات التي تتعلق بسنوات سابقة.



 يه حتياطيات , تقع على مراقب الحسابات
المسيريات التالية:

لذا يمكن القول بأن الاحتياطي إن هو إلا أرباح غير موزعة تقابلها زيادة في الأصول، وتدخل ضمن حقوق أصحاب المنشاة، وقد يكون حجز هذه الأرباح تنفيذًا لخطبة تمويلية دون تواجد أي احتمال لخسائر مستقبلة كما في حالة احتياطي رد السندات كما قد تكون الاحتياطيات لتنمية المركز المالي أو لتمويل خطة توسيعية، هذا وينطبق على كل من الاحتياطي العام والاحتياطيتسوية الأرباح المفهوم الفني لمصطلح الاحتياطيات ٠

(Blank)

ومن الشافت أن سياسة الحبطة والحدر(التحوط

(والتحفظ)

تفرض بأنه عند إعداد نتائج الأعمال تؤخذ الخسائر والمصروفات المتوقعة في الحسابان ، بينما لا تؤخذ الأرباح المتوقعة في الاعتبار إذا العبرة بما تتحقق فعلاً من أرباح ، وبالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفتررة المحاسبية ، سواء ما تتحقق منها بفعل أو ما لم يتحقق بعد

(Blank)

وإسبيسا على ما لعدم فإن حسابات النتيجة يجب تحميلها بنوعين من الخسائر والمصروفات بما :

1- مصروفات وخسائر معلومة القيمة ومحددة المقدار على وجه الدقة، وهذه تحمل تحميلاً مباشراً على إيرادات الفترة 0

2- مصروفات وخسائر وقعت بالفعل أو أنها محققة الواقع يزيد أنها غير معلومة المقدار وغير محددة على وجه الدقة عند إعداد حسابات النتيجة، وهذه تحمل على إيرادات الفترة في صورة تقديرية تحت مسمى (المخصصات) التي تعني تخفيض ورصد جزء من إيرادات المدة المحاسبية لمقابلة وتقطيعية الخسائر والأعباء والمصروفات التي تخص هذه الفترة والتي لم يتحدد مقدارها بدقة 0

(Blank)

واجبات المراجع حيال الاحتياطيات والمخصصات:

إن التغference بين الاحتياطيات والمخصصات ليست مجرد إجراء شكلي، ولكنها إجراء موضوعي تترتب عليه نتائج مهمة، إذ لا يقتصر الأمر على الصحبة في المحاسبة بالتفصيل بين الخسارة الفعلية الموجلة- التي تكون من أجلها المخصصات- وبين المحتملة المستقبلية- التي تكون من أجلها الاحتياطيات- بل يتعدى الأمر أكثر من ذلك، وهو ما إذا توفر على مدى رقة تنافر الأعمال ومدى صحة المركز المالية للمنشآت، وهما أمران يبيحان المراجع رأيه فيما فيها.

ويتعدد دور مراقب الحسابات فيما يتعلق بالمخصصات فيما يلي:

1- التأكيد من قيام إدارة المنشأة بتكوين كافة المخصصات التي تستلزمها ظروف المنشأة.

2- التأكيد من دقة حساب المخصصات وكفايتها للأغراض التي كانت من الضروريات من أجلها إلى وللمرأجع في سبيل المخصصات فعلى المرأجع فحص كل مخصص والرجوع إلى عدالة وكماليته ودقق المخصوص على ما يراه من أدلة وقرائن تقنعه بكافية المخصوصات. تقارير الخبراء، والحصول على ما يكتبه المخصوصات أو تكوينها بمبالغ أقل من الحقيقة أو المبالغة في إن عدم تحديدها، وإلى عدم إظهار الإرباح لأعمال المنشأة عن الفترة المحاسبية، وإلى عدم إفصاح الميزانية بصدق عن مركزها المالي الحقيقي في خاتمتها.

(Blank)

تصنيف المخصصات:

يمكن الممايزه بين نوعين من المخصصات هما :

- 1- مخصصات لمواجهة انخفاض قيم الأصول: وهي مخصصات مرتبطة بالأصول ومتباخ المخصصات هي في الغالب مبالغ تقديرية، إلا أن عنصر التقدير يدخل بدرجات متباوته من مخصص إلى آخر ومن أصل لأخر، ومن أمثلة هذه المخصصات مخصصات إهلاك الأصول الثابتة، ومخصص الدين المدومة، ومخصص هبوط أسعار الاستثمارات والمخزون السعي، ومخصص الخصم المسموح به.
- 2- مخصصات لمواجهة الالتزامات: وهي مخصصات متعلقة بالالتزامات، ومتباخ هذه الالتزامات تقديرية هي الأخرى، إذ أنها لو كانت محددة بشكل قاطع حالياً وكانت واجبة الدفع لتم إدراجها ضمن المطلوبات العاديه، ومن أمثلة هذه المخصصات مخصص الضرائب، ومخصص التمويليات (المنازعات القضائية).

(Blank)

فظاً هرّة تناقص قيمة الأصل ثابت بالاستخدام والنفاد والتقادم
ومضي الزمن - وهي ما تعرّف بالإهلاك - تمثّل خسارة مؤكدة
ربّ في وقوها ومن جهة أخرى فهي تقديرية إذ لا يمكن
تحديد مقدارها مقدماً بدقّة، من أجل ذلك يكون لهذه الخسارة
المتحقّق وقوعها غير المعلوم، قدرها بدقة مخصوص استهلاك

أصول، ولا يصح تسميتها احتياطي استهلاك أصول . الإيراد، ومن
وصفوه القول أن المخصص يعد تكالفة تحمل على الإيراد، وذلك
ثم يجب حسمه من إيراح أو إضافته إلى محمل الخسارة، ومعنى ذلك
ذلك الوصول إلى الأرباح أو الخسائر للمنشأة، ريجاً من قيمة
قابل تكوين المخصصات لا يتوقف على تحقيق المنشأة، طالما لم
عدمه، بينما يعتبر الإحتياطي لتكوين حجز الاحتياطيات طالما لم
بعد تحديدها، أي يخصّ أنه لا مجال لتكميل الإيرادات
يمكن هناك إيراح قائلة تسمح بذلك وذلك بعد تحويل الإيرادات
بكلّة النفقات والالتزامات المحققة بما فيها المخصصات الضرورية
للسائر واللتزامات المحققة مستقبلاً ٠

(Blank)

والمحصص بهذا المعنى هو مبلغ يحجز من الإيرادات

ل مقابلة خسارة مؤكدة الواقع مستقبلاً، إلا أن مقدار هذه الخسارة ومتى حدوثها غير معرومين بدقة، أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من الأرباح لمواجهة خسارة محتمله الواقع مستقبلاً، فالخسارة هنا ذات طابع احتمالي، ف فهي قد تقع وقد لا تقع 0

والاحتياطي - بهذا الشكل - هو جزء من التوزيعات التي تجري في حساب توزيع الأرباح والخسائر، والغرض منه هو حجز جزء من الأرباح القابلة للتوزيع للاحتياط من الطوارئ التي لو تحققت قبل إغفال الدفاتر لوجب تحديدها على حساب الأرباح والخسائر باعتبارها خسائر غير عادية 0

(Blank)

لذا يمكن القول بأن الاحتياطي إن هو إلا أرباح غير موزعة تقابلها زيادة في الأصول، وتدخل ضمن حقوق أصحاب المنشاة، وقد يكون حجز هذه الأرباح تنفيذًا لخطة تمويلية دون تواجد أي احتمال لخسائر مستقبلة كما في حالة احتياطي رد السندات كما قد تكون الاحتياطيات لتنمية المركز المالي أو لتمويل خطة توسيعية، هذا وينطبق على كل من الاحتياطي العام والاحتياطيتسوية الأرباح المفهوم الفني لمصطلح الاحتياطيات ٠

(Blank)

5- من حيث داخلية أو خارجية استعمالها: ومن هذه

الوجهة تقسم الاحتياطيات إلى:

- أ - احتياطيات مستمرة داخلية: وهي احتياطيات يترك مقابلاً لها ضمن أموال وأصول المنشأة، وهي بذلك تستثمر داخلية.

ب - احتياطيات مستمرة خارجياً: وهي احتياطيات يؤخذ مقابلها ويستثمر خارج المنشأة بأية صورة من الصور، كشراء أسهم في منشأة أخرى.

(Blank)

تبسيط الاحتياطيات :

يمكن تصنيف الاحتياطيات من زوايا عديدة أهمها ما يلي :-

1-من حيث مدى الإفصاح عنها :

أ-احتياطيات سرية (كامنة أو مستترة) وهي احتياطيات غير معلنة، ومن ثم لا تظهر بالدفاتر ولا رصيدها بالميزانية، ويمكن استنتاجها عن طريق مجموعة من الأدلة والقرائن، وطالما كانت سرية ولا مسهيات لها فإنه ليس لها أنواع .

ويترتب على تواجدها في الاحتياطي السري - رغم عدم ظهور قيمته له بالميزانية - أن يظهر صافي حقوق أصحاب المنشأة (الأصول - الخصوم) باقل من حقيقته، ويمكن أن تزداد الاحتياطي السري إلى باعثين رئيسين، يتفرع عن كل منها عوامل فرعية

(Blank)

الباعث الثاني:

- ظهور الخصوم في الميزانية بأكبر من قيمتها الحقيقية، ومن أسباب ذلك ما يلي:
 - المغلاة - بالزيادة - في تقدير الالتزامات المتوقعة، وبدل تظاهر مخصصاتها مبالغ فيها.
 - عدم ترحيل أرصدة المخصصات التي استندت أغراضها إلى الأحتياطيات، ومن ثم يجب إدخالها ضمن حقوق أصحاب المنشأة.

(Blank)

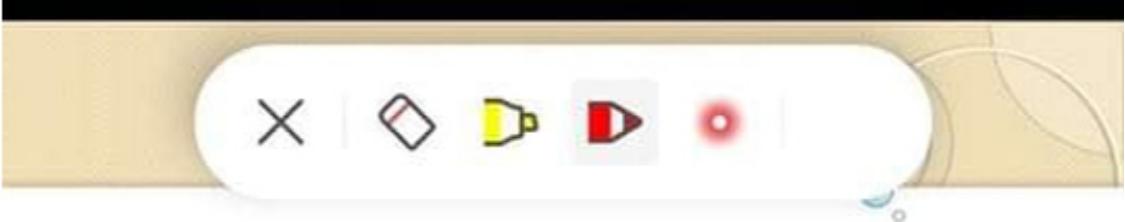
ورغم ما الاحتياطي السري من مزايا - في نظر بعض الكتاب - كتمسيه مع سياسة الحيطة والحذر، وتدعمه الشقة في قوة المركز المالي للمنشأة، وصودر المنشأة في مواجهة الظروف غير المتوقعة، واستخدامه في تسيير توزيعات الأرباح سنويًا، إلا أنه قد يعطي سوء إدارة المنشأة عن طريق توزيع أرباح في السنوات خاسرة، كما يعطي فرصه لللاعب في نتائج أعمال المنشأة لخدمة أغراضهم الخاصة، كما أن هذه احتمالات كبيرة لسوء استخدامه، فضلاً عن أن الميزانية وحسابات التنتيجية تعطي صورة غير حقيقة.

٣- من حيث قابلتها للدورين: تهوب الإحتياطيات من هذه الأوجه إلى:

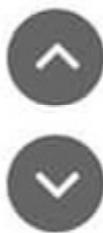
احتياطيات رأسمالية: وهي تلك الاحتياطيات التي لا يجوز توزيعها على المساهمين وأصحاب المنشأة، وتنشأ الاحتياطيات عامةً لتدخل أصلاً في نشاط المنشأة الرئيسية، فهي إذا عمليات غير متكررة، كبيع أصل ثابت بربح، أو إعادة تقويم الأصول الثابتة في حالة ارتفاع الأسعار، وتقتضي القواعد والأعراف المحاسبية السليمة بعدم توزيعها طالما كانت غير ناجحة عن أعمال المنشأة العادية، كما قد يقضى القانون العام أو القانون النظامي للمنشأة بعدم توزيعها.

وليس عدم توزيع الاحتياطيات الرأسمالية على المساهمين يعني عدم أحقيتهم فيها، فهو - وكذلك الاحتياطيات الإدارية - تقد جزءاً من حقوق المساهمين وترصد الاحتياطيات الرأسمالية لتفطئة النفقات والخسائر الرأسمالية، ولتضطدية الخسائر **إختبار الطيبي** **غير الدقيق** والمنشأة تحتياطيات حرفة، بمعنى أنه يجوز توزيعها على المساهمين أو أصحاب المنشأة، وذلك طالما انتفت بواعث تواجدها وأصبحت المنشأة في غنى عنها، ويكون مصدر هذه الاحتياطيات حساب توزيع الأرباح والخسائر، إذ أنها تتوجه عن الأعمال العادية للمنشأة.

(Blank)



الاحتياطيات والمخصصات



(Blank)

٤- من حيث الخبرة في تكوينها: ومن هذه الوجه للقسم الاحتياطيات إلى

- احتياطيات إجبارية: وهي احتياطيات إلزامية تتضمن بها النصوص على تكوينها، فلما خبرة إمام المنشآة فيها أو عدمه، يتأتى هي مجبرة على تكوينها، ومن أمثلة هذه الاحتياطيات الاحتياطيات النظامي.

- احتياطيات اختيارية: وهي تلك الاحتياطيات التي لا تكون المنشأة ملزمة قانوناً بتكوينها، وعلى الرغم من أن المنشأة غير مجبرة قانوناً على تكوينها، إلا أنه يجد من الفراغ ما يستدعي تكوينه.

وذلك لتحقق المراامي التالية:

- تدعيم مركز المنشأة وقوتها من الناحية المالية، من أجل ذلك تلجأ المنشآة إلى تكوين احتياطيات بالسميات التالية: الاحتياطي العام وأحتياطي موازنة توزيعات الأرباح (تبسيط الكوبون).
- تمويل عمليات التوسعة والإحلالات تمويلاً ذاتياً داخلياً بدلاً من الاتجاه إلى الاقتراض أو زيادة رأس المال.
- الاحتياط من عدم كفاية رأس المال العامل أثناء ممارسة المنشأة لانشطتها.

(Blank)

بـ- احتياطيات ظاهرة: وهي احتياطيات تظهر في الدفاتر بسميات مختلفة، وتظهر أرصتها بال التالي في الميزانية .

2- من حيث مصدرها: تقسم الاحتياطيات من هذه الوجهة إلى :

- ١ـ احتياطيات مصدرها الزيادة في قيم الأصول والموجودات أي نتيجة إعادة التقدير أو البيع، وتخصي القواعد المحاسبية باعتبارها احتياطيات رأسمالية غير قابلة للتدهنليات مصدرها حساب توزيع الأرباح والخسائر باعتبارها اقتطاعاً لجزء من فائض الأرباح وتجنيباً له عز التوزيع.

(Blank)

لما يزيد بين الاحتياطيات والمخصصات وأهميتها

لتفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات اهمية خاصة من وجهة نظر المراجع، فمن المسلم به أن عدم التمييز الواضح بين كل من نتيجة الاحتياطيات والمخصصات يقود إلى عدم الدقة في تحديد إعمال المنشأة وعدم إظهار مركزها على الوجه السليم، وعدم تحديد الوعاء الخاضع لضررية الإزياح التجاريه والمصناعيه تحديداً سلبياً من أجل ذلك وجب تحديد ماهية كل منها ٠

إن تطبيق مبدأ التغطية (مقابلة النفقات ب الإيرادات) يتضمن تحمل كل فترة مالية بما يخصها من نفقات وإيرادات ومن أهم مشكل وصعوبات تطبيق هذا المبدأ أن بعض الإنزامات والحسابات الختامية غالباً مؤكدة الوقوع مستقبلاً -على بدقة وقت إعداد الحسابات المالية - ولم تتحدد هذه الخسائر والإلتزامات حتى تقع في الفترة المالية شك أن إهمال هذه الخسائر والإلتزامات تطبق مبدأ المقابلة بذلك تصبح وختاماً والتزامات الفترة المالية غير أمينة ولعلاج هذه الصعوبة تم نتائج الأعمال والمرأك المالية إلى الفترة السابقة ٠

(Blank)

وفيما يلي الباعثان الرئيسيان لتواجد ونشوء الاحتياطي السري:

الباعث الأول: ظهور الأصول في الميزانية باقل من قيمتها :

- ويعلق ذلك على ما يلي :
 - الخلط بين النفقات الأساسية والأيرادية والنفقات الأصلية إلى حسابات الأصول الشائبة واعتبارها نفقات إيرادية .
 - المغالاة في تقدير الأصل الذي يتربّ عليه إهلاك التكلفة التاريخية للأصل الأصلي .
 - كلية رغم استدامه يكفاءة ، وهو ما يطلق عليه الأصول المستهلكة رغرترياً بالكامل .
- المغالاة - بالزيادة - في تقدير قيم مخصصات الأصول المتداولة .
- تخفيض قيم المخزون السلعي واستثمارات الأوراق المالية عن قيمها الحقيقة .
- إهلاك النفقات الإيرادية الموجلة في فترة حدوتها بدلاً من ظهورها كأصل في الميزانية تستفيد من خدماته في عدة فترات محاسبية .
- تواجد عنصر شهرة محل غير مسجل بالدفاتر .
- زيادة القيمة السوقية (الاستبدالية) للأصول الشائبة عن قيمها الدفترية نتيجة انخفاض (ذاتياً) لقوى الشراء (النقد) وبينما لا يوجد إدراة المشاكل .

(Blank)

والمحض - من هذا المنظار - لا يعود عن كونه مبلغاً تقديرياً

وعبئاً تحميلاً يحمل كتكلفة على حساب الأرباح والخسائر

لواجهة النقص في قيم الأصول (أصول ثابتة، بضاعة، مدینین

أوراق قيضاً) أو ل مقابلة الالتزامات والخسائر المؤكدة الوقوع

والتي لا يمكن تحديد مبالغها بدقة تامة والتي لو تتحقق قبل

إففال الدفاتر لحمل بها حساب الأرباح والخسائر (أو حساب

العمليات الجارية) قبل التوصل إلى صافي الربح أما الخسائر

المؤكدة وقوعها والتي حدثت بالفعل وتحدد مقدارها بدقة

ويشكل قاطع لا تعتير في حكم المخصصات وإنما تعد في حكم

الالتزامات أو الخسائر الفعلية 0

(Blank)